



أحمد مغربي

يبدو السوق الكويتي بعيدا نسبيا عن تأثيرات التذبذبات في الأسواق العالمية والتحديات الاقتصادية التي يعيشها أكبر الاقتصادات العالمية بسبب الحرب التجارية الدائرة بين أكبر اقتصادين في العالم، وهناك بعض المؤشرات الإيجابية التي أعطت للسوق الكويتي هذه الأرباح في ظل الوضع الاقتصادي العالمي المتنازح، التي يتخوف من أن تنحرف إلى ركود. وعلى رأس هذه المؤشرات ما اتخذته بنك الكويت المركزي من سياسات نقدية استباقية للحوّل دون تأثر القطاع المصرفي الكويتي، الذي يعتبر ركيزة القطاع الخاص، من تداعيات الاقتصادات العالمية. وتعيّن البنوك الكويتية الآن في ظل مؤشرات قوية وتظهر ذلك من خلال بيانات القطاع المالية المتمثلة في جودة الأصول ومعايير كفاءة رأس المال والرفع المالي والسيولة، فضلا عن معدل الربحية الذي يؤكد التطور المستمر في أرباح البنوك عاما تلو الآخر.

هذا ما فعله «المركزي» لإنقاذ السوق من أزمة جديدة

كيف ندار

السياسة النقدية للكويت

في ظل مخاطر ركود عالمي

وحروب تجارية مستعرة؟

أولوية «المركزي» الرئيسية.. الحفاظ على جاذبية وتنافسية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات

الكويت بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لإصلاح بيئة الأعمال لجعل القطاع الخاص قاطرة للنمو

في ذلك «المركزي» الكويتي بتثبيت سعر الخصم.

الإشراف والرقابة المصرفية

وتتعلق سياسات بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة المصرفية من الدور المنوط بالبنك في مراقبة الجهاز المصرفي وضمن منظومة رقابية تستهدف تحصين القطاع المصرفي باستخدام أدوات الرقابة الجزئية التي تستهدف سلامة الأوضاع المالية للبنوك منفردة بالإضافة إلى أدوات الرقابة الكلية الموجهة للحد من المخاطر النظامية والمحافظة على الاستقرار المالي، ولتحقيق ذلك تم تنفيذ التالي:

1 - طلق في يونيو 2014 المعيار المعدل لكفاية رأس المال بازل 3، بوما ينطوي عليه هذا المعيار من مصدات حدودا دنيا لنسبة لمواجهة الدورات الاقتصادية بالإضافة إلى نسب رأسمال إضافية للبنوك.

2 - في أكتوبر 2014 تم تطبيق معيار الرفع المالي وهو معيار داعم لمعايير كفاية رأس المال حيث يضع حدودا دنيا لنسبة رأس المال الأساسي قياسا بمعدل التضخم، حيث تباطات معدلات التضخم السنوية من أعلى مستوياتها عند 4,8٪ في 2011 إلى أدنى مستوياتها ولأقل من 1٪ في 2018، وهذا الأمر حافظ على جانبية وتنافسية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات.

السياسة النقدية

وعلى صعيد سياسة سعر الصرف يواصل «المركزي» تبني السياسات الرامية إلى تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بوما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، وذلك في نظام المعامل به منذ مايو 2007 والقائم على ربط سعر صرف الدينار بسلة خاصة وموزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع الكويت، وقد استطاع «المركزي» خلال هذه الفترة من إدارة سياسة سعر الصرف وفقا لنظام سلة العملات بكفاءة عالية وبما حقق الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار والمحافظة على قوته الشرائية.

ويتضح أداء سياسة سعر الصرف والاستقرار النسبية للقوة الشرائية للدينار في حركة التغيير في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (معبرا عنه بمعدل التضخم)، حيث تباطات معدلات التضخم السنوية من أعلى مستوياتها عند 4,8٪ في 2011 إلى أدنى مستوياتها ولأقل من 1٪ في 2018، وهذا الأمر حافظ على جانبية وتنافسية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات.

سعر الفائدة

أما على مستوى سياسة سعر الفائدة فإن جهود «المركزي» ركزت خلال السنوات الأخيرة على متابعة التطورات واتجاهات مستويات أسعار الفائدة الحالية على الدينار الكويتي والتحرك السريع عند الحاجة لضمان اتساقها مع التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة واتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق، وفي أعقاب قيام المجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي 9 مرات منذ ديسمبر 2015 وحتى ديسمبر 2018، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم 4 مرات فقط وبواقع ربع نقطة مئوية في كل مرة وبدون مجازة المجلس الاحتياطي في 5 مرات أخرى، وكانت المرة الرابعة التي رفع بها بنك الكويت المركزي سعر الخصم بتاريخ 22 مارس 2018 حيث تم رفع سعر الخصم إلى 3٪. وخفض المركزي الأمريكي للمرة الأولى منذ 2008 أسعار الفائدة بربع نقطة لتصبح بين 2٪ و2,25٪ وذلك في 31 يونيو 2019، وعاكسه

بين الجانبين. ويخضع النظام المصرفي للتنظيم الحثيف، إذ كان بنك الكويت المركزي سابقا في تعزيز الإشراف والرقابة المحلية وفقا لضوابط بازل 3 لرأس المال والسيولة والرفع المالي، كما يطبق «المركزي» مجموعة شاملة من التدابير التحوطية الكلية للحد من المخاطر النظامية، ويعمل مؤشرات أسهم الأسواق التي بدأت تتغير بتقلب مزاج الرئيس الأميركي دونالد ترامب. فعندما يهدد الأخير الصين بفرض المزيد من الرسوم الجمركية، تهبط الأسهم الكويتية والخليجية، لتعود للتعافي من جديد مع جرات الأمل التي يعطيها سيد البيت الأبيض أحيانا حول إمكانية الوصول إلى اتفاق مع العملاق الصيني، وبالتالي انتهاء الحرب التجارية

مراقبة قوية لضمان استمرار قوة القطاع المصرفي من خلال الالتزام بالضوابط الاحترازية. وأمام تلك الإشادات العالمية بقوة النظام المصرفي وحصافة البنك المركزي فإن التهديدات الاقتصادية الدائرة حاليا بسبب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين التي بدأت تنعكس سلبا على أداء مؤشرات أسهم الأسواق التي بدأت تتغير بتقلب مزاج الرئيس الأميركي دونالد ترامب. فعندما يهدد الأخير الصين بفرض المزيد من الرسوم الجمركية، تهبط الأسهم الكويتية والخليجية، لتعود للتعافي من جديد مع جرات الأمل التي يعطيها سيد البيت الأبيض أحيانا حول إمكانية الوصول إلى اتفاق مع العملاق الصيني، وبالتالي انتهاء الحرب التجارية

والتحديات المتعلقة بتمويل عجز الموازنة العامة.

إشادات عالمية.. ولكن

ولعل الإشادة التي حظي بها بنك الكويت المركزي من قبل خبراء صندوق النقد الدولي حول قوة القطاع المصرفي الكويتي لخبر دليل على الإشراف الحثيف، ناهيك عن سياسة سعر الصرف الملائمة والداعمة للاستقرار النقدي والحدود القصوى للتمويل (التركيز الائتماني، تمويل الأسهم، العقار، الأطراف ذات الصلة) وحوكمة الشركات.

كما أن وكالات التصنيف الائتمانية العالمية قد أشادت بحصافة الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي ومثانة القطاع المصرفي، حيث أشادت وكالة فيتش في آخر تقرير لها على تطبيق «المركزي» نظام صارم وفرض

منظومة تحوطية متكاملة

في ضوء ما يوليه بنك الكويت المركزي من أهمية للقروض الاستهلاكية والإسكانية، وبناء على ما يقوم به من دراسات بشأن متابعة التطورات في ظل المتغيرات الاقتصادية والنقدية، أصدر بنك الكويت المركزي في نوفمبر 2018 تعليمات في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، حيث تم بموجبها إدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية تمثلت أساسا في زيادة مبلغ القرض الاستهلاكي الذي يمنح للعميل بما لا يتجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري ويحد أقصى 25 ألف دينار كويتي ولا يدخل ضمن الحد الأقصى للقرض السكني الذي يبلغ 70 ألف دينار.

وتشكل هذه الضوابط بالإضافة إلى ضوابط القروض الاستهلاكية والإسكانية منظومة متكاملة في إطار السياسات التحوطية الموجهة للحد من المخاطر النظامية.

الحوكمة وإدارة المخاطر

يولي بنك الكويت المركزي أهمية خاصة لمتطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر أخذا في الحسبان ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من أن أوجه الضعف والقصور في معايير الحوكمة وإدارة المخاطر كانت من العوامل الأساسية التي تضارفت مع عوامل أخرى وأدت إلى نشوء تلك الأزمة، وعليه قام «المركزي» بإصدار مجموعة من التعليمات كالتالي:

1 - في يونيو 2012 تم إصدار تعليمات بشأن قواعد ونظم الحوكمة استرشادا بالمعايير الصادرة بعد الأزمة المالية العالمية.

2 - وفي ديسمبر 2016 تم إصدار تعليمات بشأن

مستشار مالي وبنك للحكومة

مجلس الأمة والمتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية. وفي إطار تنفيذ مهام وظيفية «بنك الحكومة» تودع لدى بنك الكويت المركزي أموال الحكومة بالدينار الكويتي ويؤدي بصورة عامة العمليات والخدمات المصرفية الخاصة بالحكومة دون أجر داخل البلاد وخارجها ويقوم «المركزي» بتنفيذ تلك المهام الوظيفية بكفاءة عالية.

شهدته أسعار النفط العالمية ابتداء من النصف الثاني من عام 2014، حيث دخلت البنوك الكويتية حقبة تراجع في الأسعار من موقع قوة التي استهدفت تحصين القطاع المصرفي والاستمرار بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية، بل استطاع القطاع بفضل قوة أدائه أن يلعب دورا مهما في المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

الهائل.. العقل المديب

وتسلط «الأبناء» الضوء على فريق بنك الكويت المركزي، حيث يتقلد د.محمد الهاشل منصب محافظ بنك الكويت المركزي ويتألف مجلس إدارة البنك برئاسته، ويتألف مجلس الإدارة من يوسف العبيد نائباً وعضوية كل من وكيل وزارة المالية صالح عبدالله العفاسي بالإضافة إلى عضوية 4 شخصيات من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية، يتم تعيينهم بمرسوم أميري لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد وهم ناصر الروضان وأسامة النصف ومصطفى الشمالي وأحمد يوسف الصقر.

ويضطلع «المركزي» بدور مهم وحيوي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية التي تستهدف الاستقرار النقدي في البلاد وتمثل أهم أدوات وأهداف السياسة النقدية التي يستخدمها للمحافظة على سياسة سعر الصرف وسياسة سعر الفائدة وعمليات التدخل في السوق النقدي لتنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي بهدف تحقيق الاستقرار في هيكل أسعار الفائدة والاستقرار في السوق النقدي.

وتشمل صلاحيات مجلس الإدارة على رسم سياسة «المركزي» النقدية والائتمانية وتقرير الأمور المتعلقة بإصدار النقد وتداوله وسحبه من التداول وتقرير نظام خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية ومنح القروض والسلف وتحديد الضمانات المطلوبة وتحديد معدل الخصم وإعادة الخصم والفوائد والعملاء التي يتقاضاها البنك عن القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التنظيمية والرقابية الخاصة بالأنشطة المصرفية.

ونجح الهاشل في الحفاظ على الاقتصاد الكويتي والقطاع المصرفي خلال السنوات الماضية رغم الأزمة الحادة التي ضربت أسعار النفط نهاية 2014 وأقدت توازن الاقتصاد الكويتي الذي يعتمد على النفط كصدر وحيد للدخل وانعكاسات ذلك على سياسات الاتفاق العام والنمو الاقتصادي غير النضفي

على الرغم من سلامة الأوضاع النقدية والمصرفية الآن، إلا أن «المركزي» له وجهة نظر مختلفة وسبق أن أضاء إليها في أكثر من اجتماع مع السلطنة (التنفيذية والتشريعية)، تتمثل في أن استمرار تفاقم تداعيات مستجدات الأوضاع الاقتصادية في المرحلة القادمة في ظل غياب التحرك المؤثر لاحتواء تلك التداعيات يضع المزيد من الضغوط على قدرة البنك المركزي للقيام بمهامه وتحقيق أهدافه على أكمل وجه.

وكان «المركزي» نق ناقوس الخطر أكثر من مرة بوجود تحديات هيكلية ملحة تواجه الاقتصاد الكويتي تتمثل في الاعتماد الكبير والمستمر على النفط لتوليد الدخل والدور المتسع للحكومة في النشاط الاقتصادي وترتكز معظم قوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي والتراجع المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ناصحا الحكومة ببذل المزيد من الجهد لإصلاح بيئة الأعمال لجعل القطاع الخاص قاطرة للنمو. وهناك تخوف الآن من هبوط أسعار النفط في حال حصل ركود في الاقتصادات العالمية وهو ما سيؤثر تلقائيا على الإيرادات العامة ويحدث ترجعا في الإنفاق الحكومي المعتمد أساسا على التدفقات النقدية الأتية من مبيعات النفط، في وقت لا توجد خطة لدرء هذا الخطر على الاقتصاد الكلي.

تخطي الأزمات

وفي جردة حساب خلال السنوات العشر الماضية لما فعله «المركزي» في درء مخاطر الأزمات المالية العالمية على القطاع المصرفي ومن خلفه القطاع الخاص، فإن «المركزي» دور فعال، وذلك في ضوء السياسات النقدية والرقابية الحثيفة التي طبقتها في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008، حيث استطاع القطاع المصرفي تخطي هذه الأزمة دون أي خطط لإنقاذ مالي في الوقت الذي تكبدت فيها العديد من دول العالم الأخرى تكاليف مالية عالية لإنقاذ مصارفها وكانت تكاليف الإنقاذ باهظة أرهقت موازنتها العامة وانعكس ذلك سلبا على الحياة المعيشية لمواطنيها.

وكذلك فإن السياسات الحثيفة التي طبقتها البنك المركزي في مجال تحصين القطاع المصرفي قد مكنت المصارف المحلية من مواجهة انعكاسات التراجع الحاد الذي